

التربية على الإيمان

التدين القلق في مجتمع متنوع

الدكتور عبد الغني عماد

إذا كان الدين يمثل ثقافة كاملة عند غالبية شعوب الأرض اليوم، فإنه كذلك، لأنه يعبر عن رؤية للعالم، للطبيعة والوجود والإنسان، وهو كذلك أيضاً لأنه يقدم تصوراً لبناء الاجتماع الإنساني على نحو يغطي أحياناً أدق تفاصيل هذا الاجتماع اقتصاداً وسياسة، وأخلاقاً، وأحوالاً شخصية.

ليس يهم إن سعت العقيدة الدينية إلى بناء "أمة روحية" - شأن المسيحية - أو إلى بناء "أمة اجتماعية وروحية" - شأن الإسلام، بل الأهم إنها قامت على تعاليم رسمت للمنتسبين إليها تخوم الجائز وتخوم الممنوع، وقذفت في "روعهم" الجمعي مبادئ وقيم وتحولت إلى قواعد صارمة للفكر والسلوك، وأفكاراً تجذرت فصارت عقائد وثقافة راسخة.

وبقدر ما يقوم الدين بتشكيل الثقافة وتعبئتها، يقوم أيضاً بشحنها بالرموز والمضامين والقيم. بل يسهم في تشكيل حقلها الخاص داخل الاجتماع المدني، والذي ليس بالضرورة أن يكون دينياً خالصاً، بل هو في الواقع الموضوعي يتكون بالتفاعل مع الحقل الاجتماعي، بما يحمله من ضغوط وتحديات واستجابات تفضي

إلى تعبئة، ذاكرة الجماعة، برموز وقيم وعادات وتقاليد من شأن استثمارها في الحقل الثقافي أن يعيد التوازن إلى الذات، ويدفعها بالتالي إلى الأداء الأفضل والأمثل. وهذا يفسر كيف يلعب الدين دوراً محورياً في الأزمات الكبرى، وكيف يجري استدعاؤه والاحتفاء بنماذجه في التحديات التي تهدد التوازن الشخصي أو الاجتماعي. في هذه الحالة يمثل الدين طاقة تعبوية هائلة لشحن الحقل الثقافي، وهو يمتلك نماذج لها قدرة استنهاضية فعّالة في مجال الصراعات وفي توفير المناعة والصمود والصبر وتقديم التضحيات.

متى يحدث الانحراف؟ قضية الدين هي قضية الإيمان، الذي تحول في الممارسة التاريخية والاجتماعية إلى نماذج وطقوس روحانية محددة، تظهر من خلال شبكة أخلاقية متكاملة تؤطر حياة من ينضوي تحت لوائه. وهو بهذا يختلف عن غيره من أنماط المعرفة كالعلم والفلسفة والأسطورة وسواها. ذلك إن مسلماته التي لا يقوم الإيمان دون الإقرار بها، لا تفهم بغير ربطها بنمط الاستدلال فيه من جهة، وتبني المنظومة الأخلاقية التي يُنشئها برمتها من جهة ثانية.

في المجتمعات المتنوعة والمتعددة دينياً ومذهبياً، لا يحدث النزاع أو الخلاف على جوهر الإيمان، بقدر ما يدور حول النماذج والسلوكيات المرافقة للطقوس أو الممارسات الاجتماعية تجاه الآخر. لذلك يرتفع منسوب "التعصب" و"الانغلاق على

الذات". والواقع إن المدرسة العربية الحديثة عموماً تحتفي في موضوع التربية والتعليم عموماً بالاستظهار والامتثال وتزيح سؤال الحوار نحو الهامش، أو تخرجه من الوعي النقدي حين يتعلق بمسألة الدين والإيمان، فتقع الأجهزة التعليمية المولجة بثقافة الإيمان والتربية على الدين في ثنائية التلقين والاستظهار، والتي هي فرع لعنوان أكبر هو السياسة الثقافية السلطوية التي توحد بين التعليم والتربية، وبين هذين البعدين وأشكال السلوك الاجتماعي التي تحدد الحيز الفردي والحيز الاجتماعي في آن. لذلك لا غرابة أن يسود الاستبداد السلطوي، وأن ينتشر تدين مزيف تحتفي فيه السلطات المنقوصة الشرعية لكي تنافس تديناً شعبوياً يلتمس الوظيفة السياسية أكثر مما يستهدف التربية على الإيمان، في الحالتين الضحية هو الدين. إلا أن المحصلة المؤكدة لكل ذلك تربية عامة قوامها الامتثال وتبجيل التراتب، وتدين "الاستبداد" واعتبار المساءلة والفضول المعرفي هرطقة جديدة بحساب عسير.

مع كل ذلك، لم يعد ممكناً تجاهل أهمية التربية على الإيمان الصحيح وهي دعوة لا قيمة لها إذ لم تتوافق بتقديري مع دعوة إصلاح التعليم الديني، وذلك في زمن الصعود العالمي لقوة الأديان وفاعليتها على المستوى الدولي. فلم يعد صحيحاً ولا ممكناً استبعاد دور الدين من حياة البشر، وهو ما تؤكد عليه فلسفة ما بعد الحداثة، ومدرسة نقد الحداثة، وكذلك ما يدل عليه ما يعرف في الأدبيات السياسية —

"سياسات الهوية". حيث تصعد الخلافات السياسية ذات العمق الديني أو الطائفي والمذهبي، تعبيراً عن هويات صاعدة أو مأزومة. وهو ما يشير إليه أحد كبار أعلام علم الاجتماع اليوم "آلان تورين" في كتابه (نقد الحداثة) حيث يتحدث عن العودة الكبرى للأديان في البلاد الأكثر تحديثاً كما في البلاد المتأثرة بقوة التحديث الإجباري كعالمنا العربي والإسلامي. وهو ما حدا بالبعض إلى إطلاق وصف "قرن الأديان" على هذا القرن.

- البيئة الحاضنة للتربية على الإيمان والتدين الجديد.

لا يمكن حصر ظاهرة التعليم الديني، خاصةً بعد توسع الاستثمار في التعليم من قبل رجال الأعمال، بظهور مدارس ومعاهد دينية، وإنما بالمضمون الإيديولوجي المستحدث وما يتضمنه من قيم تمييزية تجاه الآخر الديني، وتأثيراته على مسألتي المواطنة والوحدة الوطنية. وهو ما بدت آثاره واضحة للعيان في بلد كمصر بالنسبة للمسيحيين، والعراق حيث يحتوي على أقليات مذهبية وطائفية كبيرة. أما بالنسبة للبنان فالمسألة لدينا قديمة ومعروفة.

التعليم الديني في لبنان أدخل إلى المدرسة عبر المنهاج التربوي الأول عام

١٩٤٦، ثم عاد وتم إدخاله ضمن تعديل المناهج التعليمية في العامين ١٩٦٨

و ١٩٧١ كمادة إلزامية في المدارس، وفي المراحل التعليمية كافة، من دون أي

تفصيل عن المنهاج العائد له. ومع تعديل المناهج في العام ١٩٩٦ واستفحال النعرة الطائفية في البلاد ألغت الحكومة اللبنانية بعد اتفاق الطوائف التعليم الديني في المدرسة الرسمية، وتركت الحرية للمدارس الخاصة والطوائف في الاستمرار بإدراجها في مناهجها التربوية. لكن المعارضة الشديدة لهذا القرار سرعان ما أدت إلى إلغاء الحكومة لقرارها السابق في العام ١٩٩٩ على أن يحصر تعليمه بكتاب يعده المركز التربوي للبحوث والإنماء. وفي العام ٢٠٠٠ اعترفت الحكومة اللبنانية بضرورة وضع كتاب ديني موحد للمسيحيين وآخر للمسلمين، على أن يتضمن كل منهما قسماً يعرف بالدين الآخر للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وأن يوضع كتاب موحد للمسيحيين والمسلمين في المرحلة الثانوية، يشتمل على موضوعات خاصة بكلٍ من الديانتين الأساسيتين، وقسماً موحد النص يتضمن القيم المشتركة لدى الديانتين. وتم تشكيل لجنة من ١٢ عضواً لوضع الكتاب الموحد للمرحلة الثانوية، وأعطيت اللجنة مهلة ثلاث سنوات بناءً على طلبها لإنجاز الكتاب. وبعد انقضاء المدة المحددة توقف عمل اللجنة دون أن تنجز عملها.

وعليه يستمر حبل التعليم الديني في لبنان على غاربه، ولا يقتصر الأمر على غياب كتاب موحد لكل ديانة أو طائفة من الطوائف الثماني عشر المعترف بها رسمياً، بل يتصل الأمر إلى وضع كل مدرسة تابعة لجهة دينية معينة كتابها الخاص الصادر عن هذه الجهة أو تلك، بعيداً عن أي رقابة رسمية ووطنية فعلية.

حيث تغيب الدولة عن دورها الذي منحها إياه الدستور وفقاً للمادة العاشرة نفسها التي منحت الطوائف حرية إنشاء مدارسها "على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

ومما يزيد الأمر خطورة دخول الأحزاب والحركات الدينية على خط التعليم الديني بحيث أصبح لها معاهدها ومدارسها ومشايخها ومفتوها وكتبها الدينية ومراجعتها الخاصة بعيداً عن رقابة الدولة. وفي دراسات أجريناها على مضمون بعض كتب التعليم الديني المدرسي بهدف تتبع عنصر "الأنا والآخر" وجدنا إن كتب تعليم الدين تتوجه لأناس يعتقدونه بالأساس، وهذا أمر مفهوم ومشروع، لكنه يصبح سلبياً عندما يتم تغييب الآخر أو إلباسه ذاتاً أخرى ليست حقيقته في سياق عملية التعليم هذه. فالإشارة والإحالة إلى (نحن وهم) و(مسيحي - مسلم) و(إيماننا - إيمانهم) و(تعاليمنا - تعاليمهم)، كلها مصطلحات مركزية تشدد على الخصوصية والهوية المتميزة للدين مع إغفال أكثر أو يقل للدين الآخر. حتى يمكن القول إن الآخر المختلف دينياً أو حتى الدين الآخر موضع استبعاد في أغلب الكتب، وإن حضر فنادرًا، ومن باب سلبى أحياناً، كاستحضاره لإظهار التفوق عليه والتمايز عنه، يستبطن المقارنة بين المؤمنين والضالين إذ لم نقل بين الكفر والإيمان، ثم بعد ذلك يغيب هذا الآخر في سياق الكتاب.

غالبية هذه الكتب تركز على "الأنا الدينية" بشكل مكثف، بما يجعلها مرجعية فوقية لكل الصفات الجميلة المفقودة أو القليلة عند الآخرين، وهذا ما يشكل تمييزاً ضد كل آخر مختلف وتجهيلاً مقصوداً لما فيه من صفات جميلة. إنه إقصاء وتغييب عمدي للآخر الديني من حقل القيم الجميلة.

في الخلاصة، أدت أغلب كتب التربية الدينية إلى تكوين صور مسبقة ومشوهة ومنمطة ونهائية عن الذات والآخر ومناقضة للتسامح، وبذلك أوقع الإفراط في التركيز على "الأنا الدينية" كتب التعليم الديني في فخ الطائفية وتصنيف الناس حسب أديانهم.

نعود إلى السؤال هل لعملية الازدواج أو التعدد التعليمي بين تعليم مدني وتعليم ديني من جهة، أو لانفلات التعليم الديني في مجتمعات متنوعة دينياً وطائفيًا أي علاقة بنشأة التشدد الديني أو نشأة قيم وظواهر الاحتكاك الطائفي وتهديد مظاهر الوحدة الوطنية والسلم الأهلي؟ وهل تعيق فعلاً هذه العملية بناء أسس المواطنة الحديثة؟ وأية مساعدة تقدمها هذه البيئة التعليمية للتربية على الإيمان وقيمه الجديدة؟

لا حاجة لكبير عناء كي نتوصل إلى أن مسألة نبيلة وعظيمة الأهمية كالتربية على الإيمان لا يجوز أن تترك لفوضى المبادرات والاجتهادات وأنانيات الطوائف ومؤسساتها. فالتربية على الإيمان:

- ما لم ترتبط بقيم التسامح والمحبة والتربية على السلام والقيم المشتركة بين الإسلام والمسيحية، تنقلب إلى نقيضها.
- وهي ما لم تتصالح مع العصر وتعلي من شأن حق الاختلاف، وتنشئ مناهج حديثة للتعليم الديني تبعدها عن الجمود في طرق التعليم ستبقى تنزل كالجبل على رؤوس التلاميذ، يعجزون معها عن الفهم والحوار، يضطرون أمامها للحفظ أو الاستظهار أو الرفض والإنكار، ولن تجد طريقاً سهلاً إلى عقول وقلوب الناشئة.
- وهي ما لم تستوعب القيم التربوية والوطنية العامة من حقوق المواطنة إلى الوحدة الوطنية، وحب العلم والمعرفة، واحترام العقل وتذوق الفن والجمال واحترام العائلة والمساواة بين البشر وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وحقوق الإنسان وقيم الحوار والإبداع وغيرها من قيم ومعالن، لن تترسخ في المجتمع، وستبقى في هذه الحالة قضية التربية على الإيمان مفصولة عن وقائعها وبيئتها.